ASJP
Algerian Scientific Journal Platform

مجلة افاق للعلوم
Issn: 2507-7228 – Eissn: 2602-5345
https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/351

المجلد: 07 العدد: 04 (2022) ص674-692

تقييم الأمن الغذائي في الجزائر حسب المؤشرات العالمية المتخصصة خلال الفترة 2014-2020

Assessment of food security in Algeria according to specialized global indicators during the period 2014-2020

د. دغموم هشام*
جامعة الجزائر3 (الجزائر)
deghmoum.hichem@univ-alger3.dz

د. قبايلي عبد النور
جامعة الجزائر3 (الجزائر)
Kebaili.abdennour@univ-alger3.dz

معلومات المقال

تاريخ الارسال:
08 نوفمبر 2021
تاريخ القبول:
18 ديسمبر 2021

الكلمات المفتاحية:
- ✓ الأمن الغذائي:
- ✓ الإكتفاء الذاتي:
- ✓ المؤشر العام للأمن الغذائي:

الملخص:

يهدف هذا البحث إلى تقييم مدى تأثير جهود الدولة الجزائرية المبذولة خلال الفترة الممتدة مابين 2014-2020، على تقوية أمنها الغذائي، وذلك من خلال استعراض تطور ترتيبها ضمن المؤشرات الدولية المتخصصة في تقييم الأمن الغذائي. ولقد وقفنا من خلال هذا البحث على حقيقة صادمة، مفادها أن الجزائر بالرغم من كل الإمكانيات التي تتميز بها، لا زالت تحتل مراتب متواضعة ضمن المؤشرات الدولية المستخدمة في تقييم وقياس الأمن الغذائي للدول، وهذا مرده إلى كونها لم تتمكن بعد من تقوية أمنها الغذائي، بسبب استمرارية تبعيتها الغذائية للعالم الخارجي، فهي تستورد أكثر من 55 % من حاجياتها الغذائية الإستراتيجية، وهو ما يرهن مستقبل أمنها الغذائي ويجعله هشا تتحكم فيه المتغيرات الخارجية.

Article info

Received
08 November 2021
Accepted
18 December 2021

Keywords:
- ✓ *food security:*
- ✓ *Self-sufficiency:*
- ✓ *General index of food*

Abstract :

This research aims to assess the impact of the Algerian state's efforts during the period 2014-2020 on strengthening its food security, by reviewing the evolution of its ranking within the international indicators specialized in assessing food security.
Through this research, we found a shocking fact that Algeria, despite all the capabilities that it is characterized by, still occupies modest ranks among the international indicators used in evaluating the food security of countries, and this is due to its continued food dependency on the outside world.

* المؤلف المرسل

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

مقدّمة:

تعتبر قضية الأمن الغذائي في الوقت الراهن من القضايا الهامة والاستراتجية، وهذا مرده إلى أن مشكلة العجز الغذائي لم تعد مجرد مشكلة اقتصادية زراعية، بل تعدت ذلك لتصبح قضية سياسية وإستراتيجية، ترتبط بالأمن الوطني والإقليمي للدول، فالأمن الغذائي في الوقت الحالي يحظى باهتمام كبير من قبل الحكومات والمنظمات الدولية، إذ يعتبر هدفا استراتيجيا تسعى كل دول العالم المتقدمة والنامية إلى تحقيقه.

والجزائر باعتبارها واحدة من الدول النامية، سعت ولا زالت تسعى هي الأخرى جاهدة تحت ضغط عدة عوامل منها ماهو داخلي ومنها ماهو خارجي، إلى تحقيق أمنها الغذائي والقضاء على التبعية الغذائية، من خلال تخصيصها ضمن برامجها التنموية المتعاقبة مبالغ مالية معتبرة لترقية وتطوير قطاع الفلاحة.

ولأجل تقييم نجاح جهود الدولة الجزائرية المبذولة خلال الفترة 2014-2020، لتقوية أمنها الغذائي والقضاء على تبعيتها الغذائية، في ظل الحقيقة التي مفادها أن قوة وصلابة أمن الدول الغذائي مرهون بمدى تطور ترتيبها العالمي ضمن المؤشرات الدولية المتخصصة في تقييم الأمن الغذائي، ارتأينا أن ندرس ونبين نظرة العالم الخارجي لأمنها الغذائي، وذلك عن طريق الوقوف على تطورات ترتيبها ضمن أهم المؤشرات الدولية المتخصصة في تقييم الأمن الغذائي، و تحليل وتشخيص واقع أمنها الغذائي بناءا على نتائج ترتيبها في هذه المؤشرات، وذلك انطلاقا من الإجابة على الإشكالية التالية:

هل نجحت المساعي والجهود المبذولة من قبل الدولة الجزائرية خلال الفترة 2014-2020 لتقوية أمنها الغذائي، في تحسين موقعها وترتيبها ضمن المؤشرات الدولية المتخصصة في تقييم الأمن الغذائي؟

وقصد التمكن من الإجابة على الإشكالية المطروحة، قمنا بتحديد نطاق الإجابة عليها من خلال طرح الفرضية التالية:

الفرضية: حسب أهم المؤشرات الدولية المستخدمة في تقييم وقياس الأمن الغذائي للدول، فإن الجزائر لم تتمكن بعد من تقوية أمنها الغذائي، بسبب استمرارية تبعيتها الغذائية للعالم الخارجي.

وتجدر الإشارة إلى إن أهمية هذا البحث تتجلى في إبراز وتوضيح حجم النتائج المترتبة عن المساعي والجهود المبذولة من قبل الدولة الجزائرية خلال الفترة الممتدة مابين 2014-2020، في تقوية أمنها الغذائي، وتحسين موقعها وترتيبها ضمن المؤشرات الدولية المتخصصة في تقييم الأمن الغذائي.

أما عن الهدف المرجو من وراء هذا البحث فيتمثل في إبراز قوة وصلابة أمن الجزائر الغذائي خلال الفترة 2014-2020، عن طريق استعراض تطور ترتيبها العالمي ضمن المؤشرات الدولية المتخصصة في تقييم الأمن الغذائي.

ومن أجل الإجابة على إشكالية البحث المطروحة في ظل الأهداف المسطرة، قمنا بتقسيمه إلى ثلاث محاور أساسية تتمثل في:

- ✓ المحور الأول: الإيطار المفاهيمي للأمن الغذائي؛
- ✓ المحور الثاني: تقييم تطور الأمن الغذائي في الجزائر خلال الفترة 2014-2020 إستنادا إلى المؤشرات العالمية المتخصصة؛
- ✓ المحور الثالث: تحليل وتشخيص واقع الأمن الغذائي في الجزائر بناءا على نتائجها في المؤشرات العالمية المتخصصة.

المحور الأول: الإيطار المفاهيمي للأمن الغذائي

كما سبق وأن أشرنا إليه في مقدمة هذا البحث، فإن الأمن الغذائي في الوقت الراهن يحظى باهتمام كبير من قبل الاقتصادات والمنظمات الدولية، حيث يعتبر من الأولويات التي يجب العمل على ضمانها، وهو بذلك هدفا استراتيجيا تسعى كل الدول لتحقيقه من أجل ضمان الحق في الغذاء لكل مواطنيها، ومن هذا المنطلق سيتم التطرق فيما يلي إلى بعض المفاهيم والمصطلحات المرتبطة بالأمن الغذائي:

1- تعريف الأمن الغذائي: نشأ الأمن الغذائي كمفهوم بداية من منتصف سبعينيات القرن الماضي، وهذا جراء ما عرف بأزمة الغذاء بعد الانخفاض المحسوس في المحاصيل الزراعية لسنة

AFAK for Sciences Journal مجلة آفاق للعلوم
Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

1972، إثر سوء الأحوال الجوية في آسيا والجفاف الشديد الذي ضرب أجزاء كبيرة من إفريقيا، وأزمة النفط سنة 1973 التي تسببت في ارتفاع أسعار المنتجات الغذائية. فهذه الأسباب وغيرها دفعت بالدول إلى عقد قمة عالمية للغذاء سنة 1974، (Clay, 2003, pp. 23-24)، كان من أهم نتائجها تحديد مفهوم واضح وواحد وموحد للأمن الغذائي، وذلك من خلال تعريفه على أنه التوفر الدائم وبدون انقطاع لإمدادات الغذاء العالمية الكافية والملائمة من المواد الغذائية الأساسية، من أجل ضمان التوسع في الاستهلاك الغذائي وتعويض كل نقص أو انقطاع ناتج عن التقلبات في الإنتاج والأسعار (Clay, 2003, p. 27).

ومن بين أهم التعاريف كذلك للأمن الغذائي، نجد تعريف منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو)، فقد عرفت هذه الأخيرة سنة 1983، الأمن الغذائي بأنه توفر الإمكانات المادية والاقتصادية للسكان في كل الأوقات، بالشكل والمستوى الذي يسمح لهم بالحصول على غذاء كاف، آمن ومغذ، يضمن لهم تلبية حاجياتهم الغذائية ويمدهم بالطاقة الكافية من أجل ممارسة نشاطاتهم اليومية بصفة عادية وصحية (Clay, 2003, pp. 27-31).

إن المتمعن والمدقق في تعريف منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) للأمن الغذائي، يجد أن هذه المنظمة ارتكزت في تعريفها للأمن الغذائي على أربعة متطلبات، والتي نوضحها من خلال الشكل التالي:

الشكل 1: متطلبات الأمن الغذائي حسب ما جاء في تعريف منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو)

Source : (publichealth notes, 2020).

من خلال الشكل أعلاه، يتضح جليا أن الأمن الغذائي حسب منظور منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، لا يمكن أن يتحقق إلا بتوفر وتحقق المتطلبات الأربعة التالية:

أ. توفر الغذاء: ويعني توفر الغذاء بكميات كافية وبجودة مناسبة ومقبولة، سواء كان مصدر هذا الغذاء الإنتاج المحلي أو الواردات؛

ب. الحصول على الغذاء: وهو تمكين الأفراد من الحصول على موارد مالية كافية لشراء أغذية كفيلة بضمان نظام غذائي صحي وسليم؛

ج. الاستخدام السليم للغذاء: ويعني استخدام الأغذية بطريقة صحية وباستعمال مياه نقية صالحة للشرب تضمن الحصول على تغذية ملائمة وصحيحة، تفي بكل متطلبات الإنسان الفيزيولوجية وفي ظل رعاية صحية سليمة؛

د. الاستقرار في توفر الغذاء: وهو ضمان التزود بالغذاء مهما كانت الظروف الاقتصادية والمناخية، بعيدا عن الأزمات الاقتصادية والمناخية.

انطلاقا من التعريفين السابقين لمفهوم الأمن الغذائي، نعرفه على أنه إمكانية توفر الغذاء الصحي والكافي لتزويد السكان بشكل مستمر اعتمادا على الإنتاج المحلي أو التجارة الخارجية.

2- مفهوم انعدام الأمن الغذائي: عرفت منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، حالة انعدام الأمن الغذائي بأنه الحالة التي يفتقر فيها الأشخاص إلى إمكانيات الحصول على

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

الكميات الكافية من الأغذية المأمونة والمغذية، والتي تظن لهم تغذية صحية ونمو طبيعي وحياة رغيدة مليئة بالنشاط والحيوية. وتجدر الإشارة إلى أن انعدام الأمن الغذائي عادة ما يرتبط مع سوء الأوضاع الصحية، الناتجة عن تقهقر أو انعدام الرعاية والتكفل الصحي وسوء التغذية، وقد يكون انعدام الأمن الغذائي مزمناً أو موسمياً أو انتقالياً (منظمة الزراعة والاغذية للمم المتحدة، 2015، صفحة 53).

3- مفهوم الاكتفاء الذاتي: يعتبر الاكتفاء الذاتي من أعلى درجات تحقيق الأمن الغذائي، فهو يعمل على تحقيق هذا الأخير عن طريق سد الحاجات الغذائية، من خلال إنتاجها محليا ودون الحاجة إلى استيرادها من الخارج.

وتعبر درجة الاكتفاء الذاتي عن مدى قدرة الدول على الاعتماد على إنتاجها المحلي في تغطية احتياجاتها من الغذاء، فهي تقيس نسبة الغذاء المنتج محليا إلى مجموع الغذاء المتوفر للاستهلاك الكلي، سواء تم إنتاجه محليا أو تم استيراده من الخارج، وتقترب هذه النسبة أو تتجاوز 100 في المائة من الاستهلاك الغذائي، وهو ما تصفه منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة بنسبة الاكتفاء الذاتي SSR، والتي تعرف بأنها النسبة المئوية للأغذية المستهلكة التي يتم إنتاجها محليا. ويتم قياس SSR باستخدام المعادلة التالية والتي تتعلق بإنتاج الأغذية وتجارتها: (رحماني، 2021، صفحة 54)

نسبة الاكتفاء الذاتي = (الإنتاج المحلي ÷ المتاح للاستهلاك) × 100

إن درجة الاكتفاء الذاتي تعبر عن درجة الاعتماد على الذات في تحقيق الأمن الغذائي، إذ لما تساوي هذه الدرجة 100% يكون الاكتفاء الذاتي محققا، بحيث يتساوى الإنتاج المحلي مع المتوفر للاستهلاك، بينما عندما تتعدى هذه النسبة 100 % يحدث فائض في الإنتاج يوجه للتصدير أو للتخزين، ولكن عندما تقل نسبة درجة الاكتفاء الذاتي عن 100 % يحدث عدم الاكتفاء الذاتي ويزيد حجم الغذاء المتوفر للاستهلاك عن الإنتاج المحلي، وهو ما يعرف بالعجز الغذائي أو الفجوة الغذائية، وهو ما يميز أغلب اقتصادات الدول النامية ومن ضمنها الجزائر وجل الدول العربية. (مبروكي، 2007، صفحة 15)

4-مقومات الأمن الغذائي: إن تحقق الأمن الغذائي لأي دولة لا يتأتى إلا بتوفر ركيزتين أساسيتين، وهما ما اصطلح على تسميتهما بمقومات الأمن الغذائي، واللتين نشرحهما فيما يلي: (غراب، 2015، صفحة 57)

أ. **المقومات الإنتاجية:** وهي العوامل والوسائل التي تساعد في إنتاج الغذاء، ويدخل في دائرتها كل من الموارد الطبيعية والبشرية والاقتصادية وغيرها.

ب. **مقومات القدرة الشرائية:** وهي المقدرة المالية للمواطن على اقتناء الغذاء والحصول عليه، ومن هنا تظهر أهمية توفير فرص العمل المواتية لكل المواطنين وتحسين قدرتهم الشرائية، لكي يتمكنوا من اقتناء وشراء الغذاء وكل متطلبات الحياة الكريمة، والحصول على الرعاية الصحية اللازمة، وكذا إمكانية تربية وتعليم أولادهم التربية والتعليم الصحيحين.

5- تطور الاهتمام بالأمن الغذائي: تم التطرق إلى مشكل الجوع والاعتراف به رسميا من قبل المجتمع الدولي منذ سنة 1930، لكن النقاشات الرسمية الأولى العالمية المستوى لهذه الظاهرة، بدأت مع ظهور وإنشاء المنظمات والهيئات الدولية التابعة لمنظمة الأمم المتحدة (رحماني، 2021، صفحة 50) ، وفيما يلي التسلسل التاريخي للاهتمام بالأمن الغذائي: (Diagne, 2013, p. 16)

- في سنة 1943 تم عقد مؤتمر حول الغذاء والزراعة حضرته 44دولة في مدينة hot Springs بالولايات المتحدة الأمريكية، وخلص المؤتمر إلى أن كل شخص يجب أن يحتفظ على مستواه بإمدادات غذائية كافية وآمنة، تمكنه من العيش الكريم والرغيد والحر بعيدا عن الفاقة والاحتياج، وأكد هذا المؤتمر أن الفقر هو السبب الرئيسي للجوع ولا يمكن استئصاله إلا من خلال النمو الاقتصادي العالمي وخلق فرص العمل، وكان هذا المؤتمر سببا مباشرا لتأسيس منظمة عالمية للأغذية والزراعة هدفها تحرير الإنسانية من الجوع. (Diagne, 2013, p. 16)

AFAK for Sciences Journal مجلة آفاق للعلوم
Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

- بتاريخ 16 أكتوبر 1945 وفي مقاطعة الكيبيك الكندية، عقدت الدورة الأولى والتأسيسية لمؤتمر منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (Food and Agriculture FAO Organization) ، وهي مؤسسة أممية متخصصة هدفها الأساسي والطموح هو "إطعام العالم". (رحماني، 2021، صفحة 50)

- خلال سنة 1960 وبعد أن ضربت المجاعة والقحط والجفاف عددا من الدول الإفريقية، والتي راح ضحيتها أطفال ورضع، أطلقت منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة الحملة العالمية لمكافحة الجوع (International freedom from hunger campaign).(Sposito, 2010, p. 7)

- في سنة 1962 أنشئ برنامج الغذاء العالمي (World Food Program). (رحماني، 2021، صفحة 51)

- في سنة 1974، وعقب أزمة الغذاء التي ضربت العالم سنتي 1972 و1973، تم التطرق الرسمي والدولي لمفهوم الأمن الغذائي خلال مؤتمر الأغذية العالمي، وشهد هذا المؤتمر الإعلان العالمي للمحاربة الجوع وسوء التغذية، والذي صادقت عليه الدول الأعضاء في منظمة الـ FAO، حيث نص البند الأول من هذا الإعلان على أن: "لكل رجل وامرأة وطفل، الحق غير القابل للمصادرة، في التحرر من الجوع وسوء التغذية، وهذا من أجل ضمان نمو صحي والمحافظة على الصحة البدنية والعقلية"، وقد أوصى هذا المؤتمر بإنشاء هيئتين تابعتين لل FAO هما: لجنة سياسات وبرامج المعونة الغذائية ولجنة الأمن الغذائي العالمي، كما أوصى بوضع نظام عالمي للإنذار المبكر لحالات اللاأمن الغذائي والأزمات الغذائية، وحث أعضاء المنظمة على العمل على إنشاء احتياطات غذائية تحسبا لحالات الطوارئ والأزمات الغذائية. (Diagne, 2013, p. 17)

- خلال السبعينات والثمانينات من القرن الماضي، شهدت العديد من دول العالم الثالث والتي يأتي في مقدمتها دول إفريقية، مجاعات وأزمات غذائية تسببت في وفاة عدد كبير من الأطفال باعتبارهم الحلقة الأضعف خلال أزمات نقص الغذاء، ونتيجة لذلك نشر البنك العالمي سنة 1986 تقريرا يخص مشكل الفقر والجوع حول العالم، وفرق هذا التقرير بين حالة اللاأمن الغذائي المزمن المتعلق بمشاكل الفقر الدائم، وحالة اللاأمن الغذائي المؤقت والمتعلق بأزمات عابرة مثل سوء الأحوال الجوية أو الكوارث الطبيعية والأوبئة، وفي أعوام 1996 و2002 و2009 تم عقد مؤتمرات القمة العالمية للأغذية، التي كان من بين نتائجها التأكيد على أن مهمة تحقيق الأمن الغذائي تقع على عاتق حكومات الدول، إذ يتعين عليها العمل على ضمانه وضمان السلم والاستقرار السياسي والاقتصادي في كنف العدل والمساواة، وبعيدا عن النزاعات والصراعات السياسية والعرقية، وقد تناول مؤتمر سنة 2009 النقاط الأساسية التالية: (رحماني، 2021، الصفحات 51-52)

- العمل على تقليل خطر الأزمات الغذائية والاقتصادية على الأمن الغذائي العالمي؛
- العمل على تطبيق إصلاحات الحوكمة العالمية للأمن الغذائي؛
- العمل على تخفيف أثر الاحتباس الحراري والتكيف مع تغير المناخ؛
- العمل على حصر كل العوائق التي تحول دون تحقيق الأمن الغذائي؛
- العمل على تعزيز الأمن الغذائي العالمي من خلال تدعيم الزراعة بالتقنيات الحديثة والتنمية الريفية التي تضمن تثبيت السكان ومحاربة ظاهرة النزوح الريفي.

المحور الثاني: تقييم تطور الأمن الغذائي في الجزائر خلال الفترة 2014-2020 إستنادا إلى المؤشرات العالمية المتخصصة

لقد أشرنا آنفا إلى أن الأمن الغذائي يعتمد على أربعة دعائم، تعتبر الركائز الأساسية التي تسمح بتوفير الوسائل المادية والاقتصادية للحصول على غذاء آمن وصحي، يلبي احتياجات الأفراد التغذوية ويمدهم بالطاقة والحيوية للتمتع بحياة ملئها الصحة والنشاط، ويسودها العدل في توزيع الغذاء والحصول

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

عليه، وتتمثل هذه الدعائم في **توفر الغذاء** بكميات كافية وبجودة مناسبة، **الحصول على الغذاء** من خلال إتاحته وتمكين الوصول إليه وتوزيعه بشكل عادل، **الاستخدام السليم للغذاء** وهو استهلاكه بشكل صحي وباستعمال مياه نقية ومواد غير ضارة بصحة الإنسان، و**الاستقرار في توفر الغذاء** وهو ضمان استمرارية التزود بالغذاء مهما كانت الظروف الاقتصادية والمناخية والابتعاد قدر الإمكان أزمات الندرة والارتفاع المفاجئ والكبير للأسعار.

وسيتم من خلال هذا المحور التطرق إلى مؤشرات الأمن الغذائي وموقع الجزائر ضمن هذه المؤشرات، مع مقارنة هذا الموقع مع دول مجاورة وإقليمية لتقييم وضعها ضمن هذه المؤشرات.

1- تقييم تطور الأمن الغذائي في الجزائر حسب المؤشر العام للأمن الغذائي (Global Food Security Index GFSI):

1-1 مفهوم وتطور المؤشر العام للأمن الغذائي:

أنشئت وحدة الاستخبارات الاقتصادية (Economist Intelligence Unit EIU) التابعة للمجموعة الاقتصادية البريطانية (The Economist Group) سنة 1946، بشراكة متكافئة 50\50 مع مدرسة لندن للاقتصاد (London Schcool of Economics) ، وقد تم حل هذه الشراكة سنة 1992 بعد أن دامت قرابة الخمس عقود، كان هدف الوحدة إمداد الشركات والمؤسسات الاقتصادية العالمية بالمعلومات الاقتصادية من أجل التنبؤ والاستشراف، وبفضل خبرتها التي قاربت 75 عام في مجال الذكاء الاقتصادي والاستشارة الدولية الاقتصادية (economistgroup, 2020) ، قامت EIU باستحداث المؤشر العام للأمن الغذائي GFSI، هذا الأخير يرتكز على ثلاثة دعائم أساسية تتمثل في: (impact.economist, 2021)

- القدرة على تحمل تكلفة الغذاء؛
- توافر الغذاء؛
- جودة الغذاء وسلامته؛

يقيس هذا المؤشر مستوى الأمن الغذائي في 113 دولة من مختلف قارات العالم المتقدمة منها والنامية والمتحولة على حد سواء، ويتكون من 58 مؤشر فرعي هدفها قياس كل جوانب الأمن الغذائي للدول 113 التي تخضع للدراسة والقياس.

انطلاقا من سنة 2017 تم إضافة توفر الموارد الطبيعية والقدرة على التكيف والصمود إلى دعائم مؤشر GFSI الثلاثة، فأصبح منذئذ يتكون من أربعة دعائم، وتعتبر الدعامة الأخيرة التي تمت إضافتها ذات أهمية بالغة في تقييم الأمن الغذائي لأي دولة بحيث تقيس كل من قابلية تأثر الدول بمخاطر نقص الموارد الطبيعية، وكيف تتكيف الدول مع هذه المخاطر وكيفية حدوث انعدام الأمن الغذائي نتيجة لهذه المخاطر.

ويعتبر مؤشر GFSI 2021 الإصدار العاشر للمؤشر، وهذا بعد عدة تحسينات وتحديثات جاءت عاما بعد عام لملاحظة التغيرات السنوية في العوامل، والمؤثرات التي تؤثر على الأمن الغذائي العالمي.

1- 2 المجموعات الفرعية المكونة للمؤشر العام للأمن الغذائي:

كما أشرنا إليه فيما سبق، فإن مؤشر GFSI يتكون من أربعة مجموعات فرعية تتمثل في:

أ-القدرة على تحمل تكلفة الغذاء: وتتكفل هذه المجموعة بقياس قدرة المستهلكين على اقتناء مختلف احتياجاتهم الغذائية، وكيفية تعاملهم مع التغيرات الفجائية للأسعار ومقدرتهم على تجاوزها دون الوقوع في العوز والجوع، وكذا وجود برامج وسياسات مكفولة من طرف الدولة تدعم الطبقات الهشة من المواطنين في حال التعرض لأزمات الارتفاع الغير متوقع للأسعار.

ب-توفر الغذاء: تُعنَى هذه المجموعة بقياس مدى توافر المواد الغذائية على المستوى الوطني ومدى كفايتها لتلبي الطلب الداخلي، وكذا قياس خطر نقص الإمدادات أو انقطاعها، إضافة إلى تقييم قدرة الدولة على توزيع الغذاء على كل مناطق

AFAK for Sciences Journal مجلة آفاق للعلوم
Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

الوطن، مع السعي الدءوب لتوسيع إنتاج الغذاء محليا من خلال تطوير الزراعة والإنتاج الزراعي

ج- جودة الغذاء وسلامته: تقيس هذه المجموعة جودة الغذاء ونوعيته من حيث القيمة الغذائية وعدد السعرات الحرارية وكذا سلامة الغذاء من أي مواد خطيرة على صحة المواطن.

د- توفر الموارد الطبيعية والقدرة على التكيف والصمود: تعتبر هذه آخر مجموعة من المجموعات الفرعية التي تمت إضافتها إلى مؤشر GFSI نظرا لأهميتها وتأثيرها عل الأمن الغذائي للدولة، وهي تقيس قدرة الدول على تحمل تأثيرات تغير المناخ والمخاطر المصاحبة له والمنجرة عنه، ومدى تكيف الدول مع هذه المخاطر.

ولتبيان الإطار العام للمؤشر وطريقة عمله، ارتأينا إدراج الشكل التالي الذي يبين المجموعات الفرعية المكونة له:

الشكل 2: المجموعات الفرعية المكونة لمؤشر GFSI

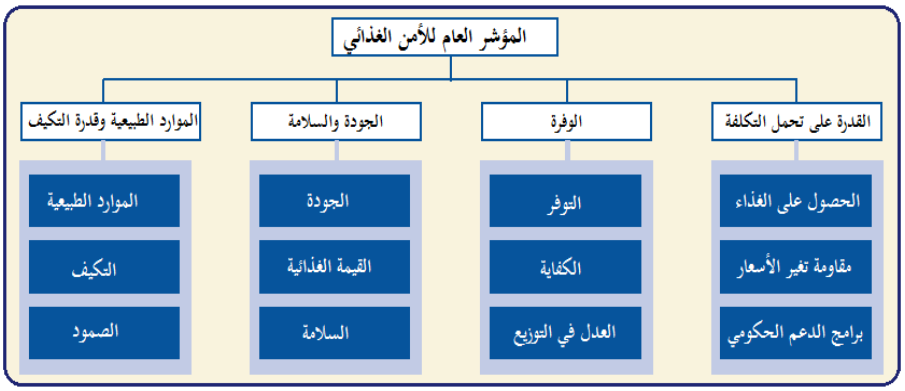

المصدر: من إنجاز الباحثين استنادا إلى تصميم مؤشر GFSI

يبرز الشكل أعلاه تصميم مؤشر GFSI بكل مجموعاته الفرعية والعناصر المكونة لكل مجموعة، ومن أجل دراسة وإبراز موقع الجزائر ومكانتها ضمن هذا المؤشر خلال الفترة الممتدة من سنة 2015 إلى سنة 2021، ومقارنتها مع دول مجاورة وأخرى إقليمية، ارتأينا التطرق إليها من خلال الفقرة التالية.

1- 3 موقع الجزائر ضمن المؤشر العام للأمن الغذائي:

بعد ما تطرقنا في الفقرة السابقة إلى كيفية تصميم مؤشر GFSI وكيفية عمله والمجموعات الفرعية المكونة له، سنحاول فيما يلي إبراز موقع الجزائر ومكانتها ضمن هذا المؤشر خلال الفترة الممتدة من سنة 2015 إلى سنة 2021، وهذا من خلال إدراج الجدول التالي الذي يرصدها ويبنها:

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

الجدول 1: موقع الجزائر ضمن مؤشر GFSI في الفترة الممتدة من 2015 إلى 2021

السنوات / البيانات	2015			2016			2017			2018		
	قيمة المؤشر	الرتبة عربيا/11	الرتبة عالميا/109	قيمة المؤشر	الرتبة عربيا/14	الرتبة عالميا/113	قيمة المؤشر	الرتبة عربيا/14	الرتبة عالميا/113	قيمة المؤشر	الرتبة عربيا/14	الرتبة عالميا/113
الجزائر	50.9	8	68	54.3	11	66	51.5	11	68	52.1	11	69
تونس	60.1	5	51	57.9	7	52	58.8	7	54	60.9	7	51
مصر	61.8	4	47	57.1	8	57	56.6	9	58	56.3	9	61
الإمارات العربية	75.6	1	23	71.8	4	30	70.9	5	33	72.5	4	31

السنوات / البيانات	2019			2020			2021		
	قيمة المؤشر	الرتبة عربيا/14	الرتبة عالميا/113	قيمة المؤشر	الرتبة عربيا/14	الرتبة عالميا/113	قيمة المؤشر	الرتبة عربيا/14	الرتبة عالميا/113
الجزائر	59.8	11	70	61.8	8	58	63.9	8	54
تونس	60.1	10	69	61.4	9	59	62.7	9	55
مصر	64.5	7	55	61.1	10	60	60.8	11	62
الإمارات العربية	76.5	2	21	68.3	5	42	71.0	3	35

المصدر: من إنجاز الباحثين استنادا إلى تقارير GFSI لسنوات 2015-2020 وإلى ملف إكسل GFSI_2021_ Model_FINAL.xlsm متوفر على الرابط: https://impact.economist.com/sustainability/project/food-security-index/

إن المتمعن في نتائج الجدول الموجود أعلاه، يلاحظ أن الجزائر ضلت تتبوء مرتبة متأخرة في ترتيب مؤشر GFSI، بحيث تذيلت ترتيب دول شمال إفريقيا لسنوات 2015-2019، فقد تراوحت رتبتها عربيا من 11/8 سنة 2015 إلى 14/11 سنوات 2016-2019 أما على المستوى العالمي فضلت رتبتها تتراوح بين 68 و70 من أصل 113 دولة شملها المؤشر، وابتداء من سنة 2020 تحسن أداء الجزائر على المستوى العربي والعالمي، إذ حلت في المرتبة 58 عالميا وفي المرتبة 8 عربيا من أصل 14 دولة، متقدمة بذلك على كل من تونس ومصر وهذا لأول مرة منذ سنة 2015، وفي سنة 2021 عززت الجزائر مرتبتها عالميا بحيث احتلت المرتبة 54، وهي تعتبر أحسن مرتبة تحصلت عليها منذ 2015، أما على المستوى العربي فقد حافظت على مرتبتها الـ 8 وهذا للعام الثاني على التوالي، ويعزى تحسن مرتبة الجزائر إلى البرامج التنموية التي وضعتها الجزائر للنهوض بقطاع الفلاحة وترقيته، بحيث أطلقت الجزائر خلال البرامج الخماسية المتعاقبة ابتداء من سنة 2004 وصولا إلى البرنامج الخماسي 2010-2014 مشروع التجديد الزراعي والريفي، والذي أطلق رسميا في شهر أوت من سنة 2008 والذي بدأ يؤتي أكله خلال سنة 2020 (حفناوي، 2013، صفحة 17).

وتجدر الإشارة إلى أن دولة قطر قد تحصلت في سنة 2019 على أحسن ترتيب لها على المستوى العالمي والعربي، إذ حلت في المرتبة 13 عالميا بمؤشر قدره 81.2، وهي أحسن رتبة تحصلت عليها دولة عربية على الإطلاق، وكانت على عتبة العشر دول الأولى عالميا في مجال تحقق الأمن الغذائي.

AFAK for Sciences Journal مجلة آفاق للعلوم
Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

2- تقييم تطور الأمن الغذائي في الجزائر حسب مؤشر الأمن الغذائي لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة:

يعتمد هذا المؤشر على الركائز الأساسية الأربعة التي وضعتها منظمة الـ FAO لتعريف الأمن الغذائي، وهي تمثل مجموعاته الفرعية، وهي كالآتي: توفر الغذاء، الحصول عليه، سلامة استخدامه، الاستقرار في توفره، ويخص هذا المؤشر كل الدول الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة والبالغ عددهم 249 عضوا سنة 2021.

2-1 المجموعات الفرعية المكونة لمؤشر الأمن الغذائي لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة:

كما هو الحال بالنسبة لمؤشر GFSI يتكون مؤشر الـ FAO من أربعة مجموعات فرعية تتفرع كل مجموعة من هاته المجموعات بدورها إلى عدة مؤشرات جزئية على الشكل الآتي: (رحماني، 2021، الصفحات 188-189)

أ. **توفر الغذاء:** يتفرع إلى

- المتوسط المحلي لقيمة إنتاج الغذاء؛
- الإنتاج الزراعي المحلي المستدام (المساحة الزراعية المتاحة: التقليدية + العضوية).

ب. **الحصول على الغذاء:** يتفرع إلى

- الناتج المحلي الإجمالي للفرد (بمكافئ القوة الشرائية)؛
- معدل انتشار سوء التغذية؛
- مقدار العجز الغذائي (حجم واردات الأغذية)؛

ج. **الاستخدام:** يتفرع إلى

- توفر مصادر المياه النقية والصالحة للاستعمال؛
- توفر شبكات الصرف الصحي الحديثة.

د. **الاستقرار في توفر الأغذية:** يتفرع إلى

- نسبة الاعتماد على واردات المحاصيل الإستراتيجية (الحبوب بكل أنواعها: قمح، شعير، أرز...)؛
- نسبة الأراضي المتاحة للزراعة والمجهزة بالري.

ولتبيان الإطار العام لمؤشر الـ FAO وطريقة عمله، ارتأينا إدراج الشكل التالي الذي يبين مجموعاته الفرعية الأربعة:

الشكل 3: المجموعات الفرعية المكونة لمؤشر FAO

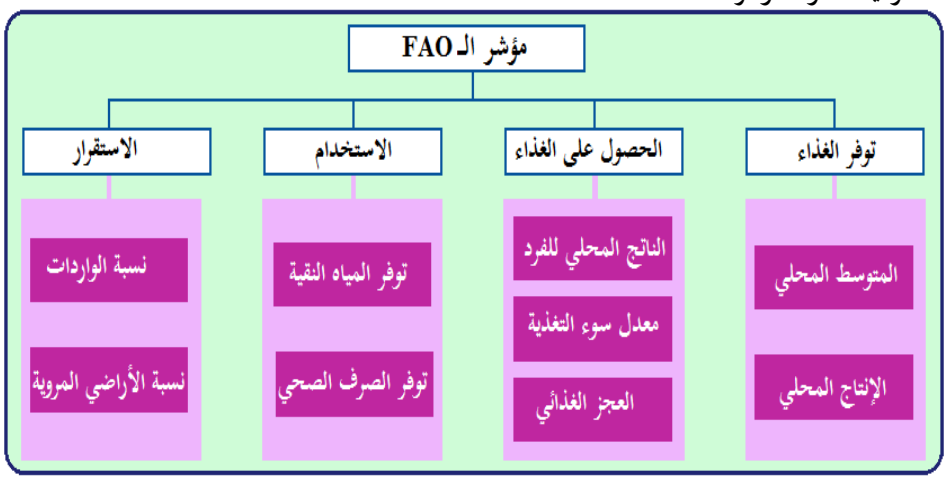

المصدر: من إنجاز الباحثين استنادا إلى تصميم مؤشر الـ FAO

يبرز الشكل أعلاه تصميم مؤشر الـ FAO بكل مجموعاته الفرعية والعناصر المكونة لكل مجموعة، وسنتناول فيما يلي موقع الجزائر ومكانتها ضمن هذا المؤشر خلال الفترة الممتدة من سنة 2014 إلى سنة 2020.

2-2 موقع الجزائر ضمن مؤشر الأمن الغذائي لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة:

سيتم التطرق في هذه الفقرة إلى توضيح وإبراز موقع الجزائر ضمن مؤشر الـ FAO بكل فروعه الجزئية، بدأ من الفرع الأول وهو توفر الغذاء ووصولا إلى الفرع الرابع والأخير ألا وهو الاستقرار في توفر الغذاء:

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

أولا- موقع الجزائر ضمن مؤشر الـ FAO من ناحية توفر الغذاء: يقيس هذا المؤشر مدى توافر الغذاء، ويتكون بدوره من مؤشرين فرعيين اثنين هما: المتوسط المحلي لقيمة إنتاج الغذاء، والإنتاج الزراعي المحلي المستدام، وهو ما سنتطرق إليه في ما يلي:

أ- **المتوسط المحلي لقيمة إنتاج الغذاء:** يعبر هذا المؤشر الفرعي عن متوسط قيمة إنتاج الغذاء (حسب قيمة متوسط الدولار الدولي الثابتة في الفترة 2004-2006)، ويحسب هذا المؤشر متوسط قيمة الإنتاج خلال ثلاث سنوات حسب إحصائيات منظمة الأغذية والزراعة وتقديراتها التي تنشرها من خلال هيئتها FAOSTAT، ويوفر هذا المؤشر معيارا ذا مصداقية لمقارنة اقتصاد الدول في مجال إنتاج الغذاء.

ولتوضيح مراحل تطور المتوسط المحلي للإنتاج الغذاء في الجزائر في الفترة 2008-2017 أدرجنا الشكل التالي الذي يرصدها ويبينها:

الشكل 4: متوسط قيمة إنتاج الغذاء بثابت 1 دولار للشخص الواحد

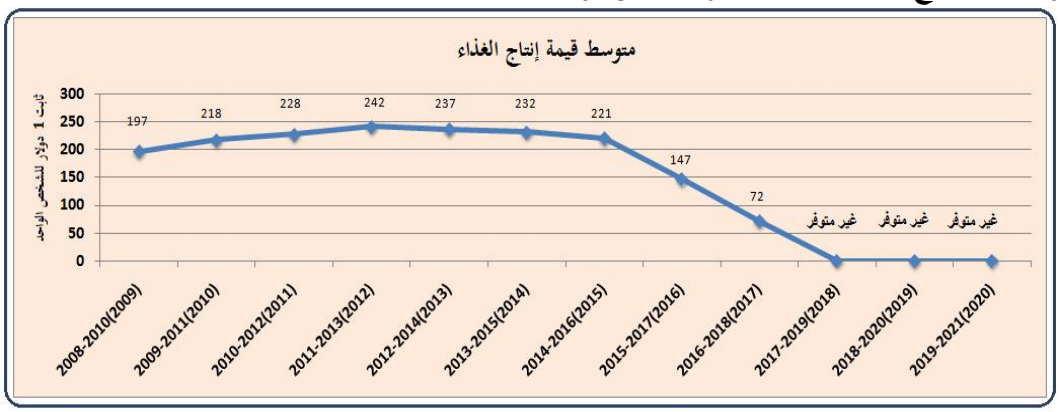

المصدر: من إنجاز الباحثين استنادا إلى إحصائيات الـ FAO متوفرة على الرابط: https://www.fao.org/faostat/en/#data/FS consulté le : 16/10/2021 à 12:15

كما أشرنا سابقا يقيس هذا المؤشر متوسط الإنتاج خلال ثلاث سنوات، من أجل هذا جاءت الفترات الزمنية على شكل التالي: (2008-2010 ومتوسطها 2009، 2009-2011 ومتوسطها 2010،... وهكذا)، والملاحظ من خلال الإحصائيات المبينة في الشكل أعلاه أن قيمة إنتاج الغذاء تزايدت ابتداء من 2008-2010 أين بلغت 197 دولارا للشخص الواحد حتى بلغت 242 دولارا للشخص الواحد في الفترة 2011-2013 كأقصى قيمة لها، ثم بدأت في الانخفاض الطفيف خلال الفترة 2012-2016 أين وصلت إلى 221 دولار للشخص الواحد، ثم انطلاقا من 2015-2017 تدهورت قيمة الإنتاج حتى وصلت إلى 72 دولار للشخص الواحد خلال الفترة 2016-2017. وهي قيمة بعيدة كل البعد عن المتوسط العالمي الذي بلغ 309 دولار للشخص الواحد خلال سنة 2017.

ب- **المساحة الدائمة المخصصة للزراعة والإنتاج الزراعي:** تعتبر المساحة المخصصة للزراعة من بين أهم العوامل المؤثرة في الأمن الغذائي ومن بين أهم ركائز الاكتفاء الذاتي من المواد الغذائية، فكلما كانت هذه المساحة معتبرة كلما كان الأمن الغذائي محفوظ ومن قبله الاكتفاء الذاتي مكفول، وفيما يلي سنبين تطور المساحة المخصصة للزراعة المستدامة في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2012 إلى 2019:

AFAK for Sciences Journal مجلة آفاق للعلوم
Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

الشكل 5: المساحة المخصصة لإنتاج الغذاء القيم بـ 10^3 هكتار

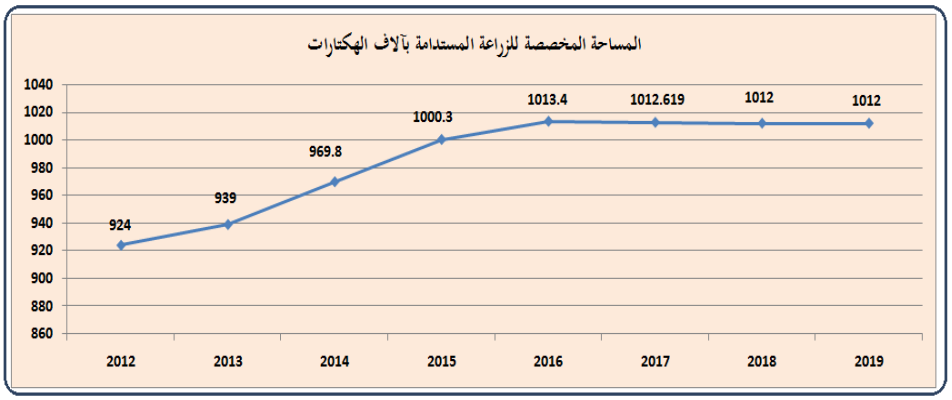

المصدر: من إنجاز الباحثين استنادا إلى إحصائيات الـ FAO متوفرة على الرابط: https://www.fao.org/faostat/fr/#data/RL consulté le : 16/10/2021 à 14:20

الملاحظ من خلال الشكل أعلاه، أن المساحة المخصصة للزراعة المستدامة في الجزائر عرفت ارتفاعا ملموسا، بحيث انتقلت من 924 ألف هكتار سنة 2012 إلى 1013.4 ألف هكتار سنة 2016، ثم استقرت في حدود 1012 ألف هكتار في السنوات الأخيرة، وبالرغم من التزايد الملحوظ في المساحة المخصصة للزراعة المستدامة، إلا أنها لا تزال بعيدة جدا عن المطلوب والمأمول بحيث لا تتعدى هذه المساحة نسبة 0.5% من مساحة الجزائر الشاسعة والبالغة 238.147 مليون هكتار.

ثانيا- موقع الجزائر ضمن مؤشر الـ FAO من ناحية الحصول على الغذاء: يعتمد هذا المؤشر الفرعي على الناتج المحلي للفرد ومعدل سوء التغذية ومقدار العجز الغذائي، وهو ما سنتطرق إليه في ما يلي:

أ.**الناتج المحلي الإجمالي للفرد**: يعبر الناتج المحلي الإجمالي للفرد عن القدرة الشرائية وبالتالي كلما ارتفع زادت القدرة الشرائية للمواطن وبالعكس كلما انخفض الناتج المحلي للفرد قلت قدرته الشرائية وأصبح معرضا لشبح الجوع وسوء التغذية، وفيما يلي الشكل التالي الذي يبين مراحل تطور الناتج المحلي الإجمالي للفرد الجزائري خلال الفترة 2014-2020:

الشكل 6: الناتج الإجمالي المحلي للفرد بالدولار الأمريكي قيمة سنة 2011

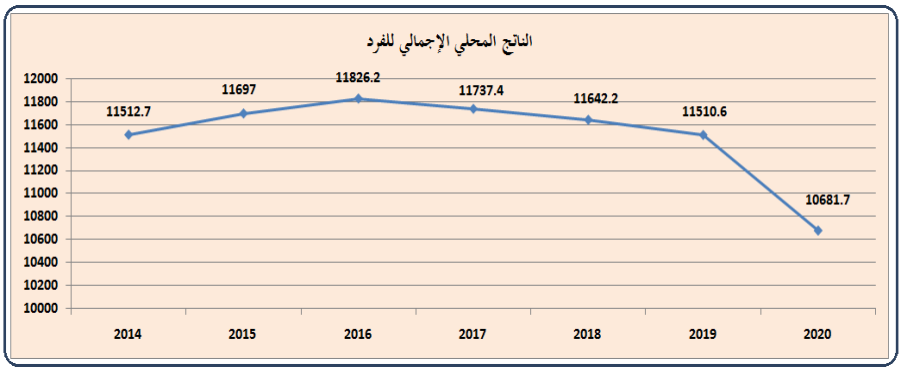

المصدر: من إنجاز الباحثين استنادا إلى إحصائيات الـ FAO متوفرة على الرابط: https://www.fao.org/faostat/fr/#data/FS consulté le : 16/10/2021 à 17:05

الملاحظ من خلال الشكل أعلاه، أن الناتج المحلي الإجمالي للفرد ارتفع من 11512.7 دولار للفرد الواحد سنة 2015 ليبلغ ذروته سنة 2016 بـ 11826.2 دولار للفرد، ثم وانطلاقا من سنة 2017 بدأ في الانخفاض والتقهقر ليستقر

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

سنة 2020 عند مستوى 10681.7 دولار للفرد الواحد وهو مقدار مقبول على العموم ويعتبر أعلى ناتج من بين دول المغرب العربي: تونس (9727.5 دولار سنة 2020)، المغرب (6916.3 دولار سنة 2020)، ليبيا (10282.3 دولار سنة 2020)، أما إذا ما قورن بالناتج المحلي لبعض الدول الخليجية، فيعتبر ضئيلا جدا فعلى سبيل المثال الناتج المحلي للفرد في المملكة العربية السعودية بلغ 44328.2 دولار في سنة 2020، وبلغ في دولة قطر 85266.2 دولار سنة 2020، وعلى العموم يعتبر الناتج المحلي للفرد أدنى من المتوسط العالمي والذي بلغ 16950.8 دولارا سنة 2019.

ب. **عدد الأشخاص الذي يعانون من سوء التغذية:**

يعتبر عدد الأشخاص الذين يعانون من سوء التغذية معيارا ذو دلالة واضحة على مدى تحقق الأمن الغذائي لأي دولة، فكلما ارتفع عدد الأشخاص الذين يعانون من سوء التغذية ارتفعت معهم حالة الأمن الغذائي وزادت احتمالات حدوث أزمات غذائية وحتى أمنية، وعلى العكس النقيض كلما انخفض عدد الأشخاص ممن يعانون نقص الغذاء وسوء التغذية ارتفع الأمن الغذائي في البلد وابتعد عن شبح المجاعات والأزمات الغذائية، وفيما يلي تطور عدد الأشخاص الذين يعانون من سوء التغذية في الجزائر في الفترة الممتدة من 2014 إلى 2020 وبمتوسط ثلاث سنوات 2013-2015 (2014)، 2014-2016 (2015)، .... وهكذا حتى 2019-2021 (2020):

الشكل 7: عدد الأشخاص الذين يعانون من سوء التغذية (بالملايين) معدل ثلاث سنوات في الفترة 2014-2020، إضافة إلى نسبتهم من مجموع السكان

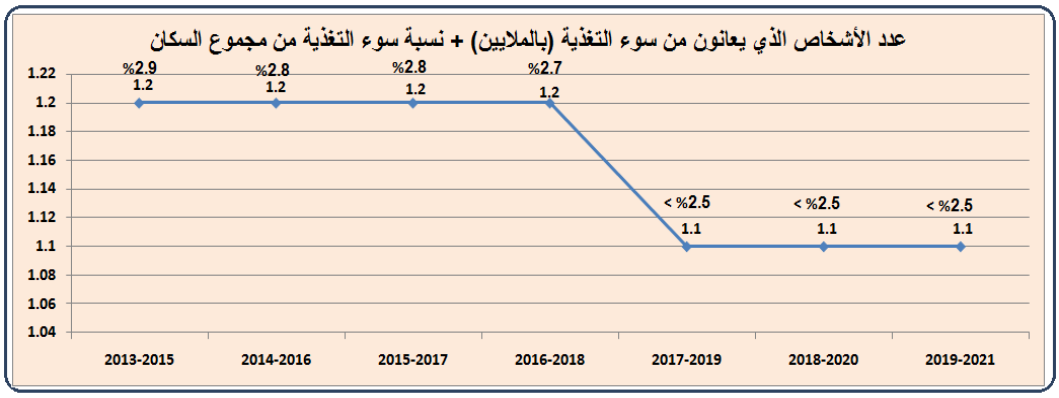

المصدر: من إنجاز الباحثين استنادا إلى إحصائيات الـ FAO متوفرة على الرابط: https://www.fao.org/faostat/fr/#data/FS consulté le : 17/10/2021 à 14:30

المتصفح للإحصائيات المدونة في الشكل أعلاه، يلاحظ الاستقرار في عدد الأشخاص الذين يعانون من سوء التغذية بحيث انطلاقا من سنة 2014 وحتى سنة 2017 لم يتعدى عتبة 1.2 مليون شخص وانخفض سنوات 2018، 2019 و2020 إلى 1.1 مليون شخص، وهو مستوى متوسط إذا ما قورن بدول الجوار ودول عربية أخرى، فعلى سبيل المثال سجلت مصر 5.4 مليون شخص سنة 2020، بينما سجلت تونس 0.3 مليون سنة 2020، أما المغرب فسجلت 1.5 مليون سنة 2020، وسجلت دولة الإمارات العربية المتحدة 0.3 مليون شخص، أما على المستوى العالمي فكل دول الاتحاد الأوروبي ودول أمريكا الشمالية واليابان وكوريا الجنوبية، سجلت قيما تكاد تكون معدومة.

وانطلاقا من هذه الإحصائيات وبالاعتماد على الإحصائيات التقديرية لعدد السكان يمكن حساب نسبة انتشار نقص التغذية لمتوسط ثلاث سنوات والتي جاءت في حدود 2.9% سنة 2014، ثم تناقصت حتى بلغت أقل من 2.5% سنوات 2018، 2019 و2020 وهو معدل مقبول عالميا.

ت. **مقدار العجز الغذائي (حجم واردات الغذاء):** يبين هذا المؤشر مقدار هشاشة الأمن الغذائي، فكلما كانت الفجوة كبيرة بين واردات الغذاء وصادرات الغذاء، كلما أصبح

AFAK for Sciences Journal مجلة آفاق للعلوم
Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

الاكتفاء الذاتي بعيد المنال، وبالتالي الأمن الغذائي مهدد ومرهون بالتجارة الخارجية، وفيما يلي تطور واردات وصادرات المواد الغذائية في الجزائر خلال الفترة 2014-2019:

الجدول 2: مقدار العجز الغذائي خلال الفترة 2014-2019 (القيم بمليارات الدولار)

السنوات / البيان	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الواردات	11.005	9.329	8.224	8.069	8.199	7.694
الصادرات	0.323	0.239	0.327	0.35	0.373	0.408
مقدار العجز	- 10.682	- 9.09	- 7.897	- 7.719	- 7.826	- 7.286

المصدر: من إنجاز الباحثين استنادا إلى النشرات الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر، الثلاثي الرابع سنة 2019 النشرة رقم 49 ص 28، الثلاثي الرابع سنة 2016 النشرة رقم 37 ص 28.

الملاحظ من خلال الجدول السابق أن واردات الغذاء تفوق بكثير الصادرات، ومقدار العجز كان أكثر من 10.6 مليار دولار سنة 2014 ووصل في سنة 2019 إلى 7.286 مليار دولار، ومع أن مقدار العجز سار في منحنى تنازلي منذ 2014 ووصولا إلى 2019، إلا أنه لا يزال مرتفعا ويدعو للقلق من مستقبل الأمن الغذائي في الجزائر التي تطمح لبلوغ الاكتفاء الذاتي من الغذاء.

ثالثا- موقع الجزائر ضمن مؤشر الـ FAO من ناحية الاستخدام السليم للغذاء: يقيس هذا المؤشر نسبة السكان الذين يحصلون على الخدمات الأساسية للحصول على مياه نقية وصحية صالحة للشرب، إضافة إلى نسبة السكان الذين يستفيدون من خدمات الصرف الصحي الأساسية، ولتوضيح هذين النسبتين ارتأينا إدراج الشكل التالي الذي يوضحها ويرصدها على شكل بياني في الفترة 2011-2020:

الشكل 8: نسبة السكان الذي يستخدمون خدمات مياه الشرب والصرف الصحي الأساسية في الجزائر في الفترة 2011-2020

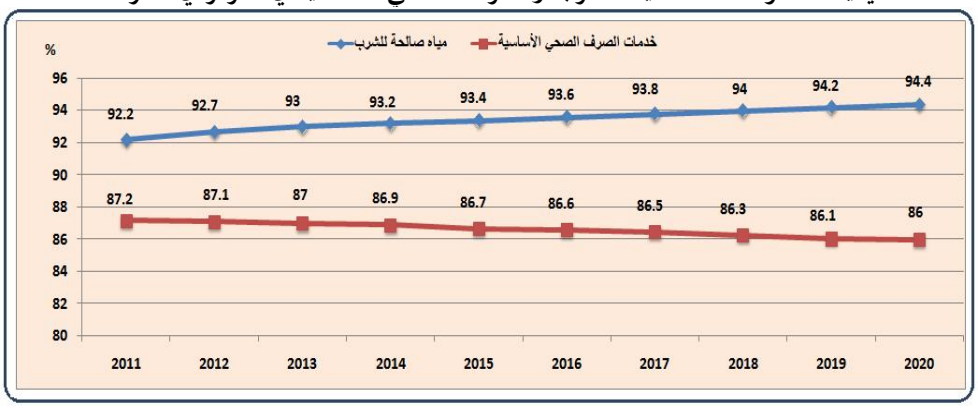

المصدر: من إنجاز الباحثين استنادا إلى إحصائيات الـ FAO متوفرة على الرابط: https://www.fao.org/faostat/fr/#data/FS consulté le : 17/10/2021 à 15:20

الملاحظ من خلال الشكل أعلاه أن نسبة السكان الذين يحضون بالخدمات الأساسية في التزود بالماء الشروب كانت في ازدياد مستمر بحيث كانت 92.2% سنة 2011 ثم ما فتئت تتزايد سنة بعد سنة حتى بلغت نسبة 94.4 في سنة 2020، وهو أمر مشجع ويدعوا للاطمئنان، بحيث النسبة في 2020 قاربت 95% ولم تتأثر بالتزايد المستمر لعدد السكان بل رافقت الزيادة في عدد السكان زيادة في نسبة استعمال خدمات التزود بالماء الصالح للشرب، ولكن من ناحية خدمات الصرف الصحي، تميزت النسبة بالانخفاض المستمر انطلاقا من سنة 2011 أين كانت النسبة 87.2% وبلغت 86% سنة 2020، وهذا يدل على عدم تطور خدمات الصرف الصحي وعدم مجاراتها لتطور عدد السكان.

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

رابعا- موقع الجزائر ضمن مؤشر الـ FAO من ناحية الاستقرار في توفر الأغذية: يعتمد هذا المؤشر الفرعي على نسبة الاعتماد على واردات الحبوب إضافة إلى نسبة الأراضي الزراعية المستفيدة من الري، وهو ما سنتطرق إليه في ما يلي:

أ- **نسبة الاعتماد على واردات الحبوب:** يبين هذا المؤشر مقدار التبعية الغذائية بالنسبة لشعبة الحبوب، والتي تعتبر المحصول الاستراتيجي الواسع الاستهلاك لدى غالبية المواطنين الجزائريين، ولتوضيح تطور نسبة واردات الحبوب مقابل الاستهلاك الكلي أدرجنا الشكل التالي والذي يرصدها خلال الفترة 2011-2018 حسب متوسط ثلاث سنوات من 2011-2013 إلى 2016-2018:

الشكل 9: نسبة الاعتماد على واردات الحبوب بمعدل ثلاث سنوات في الفترة 2011-2018

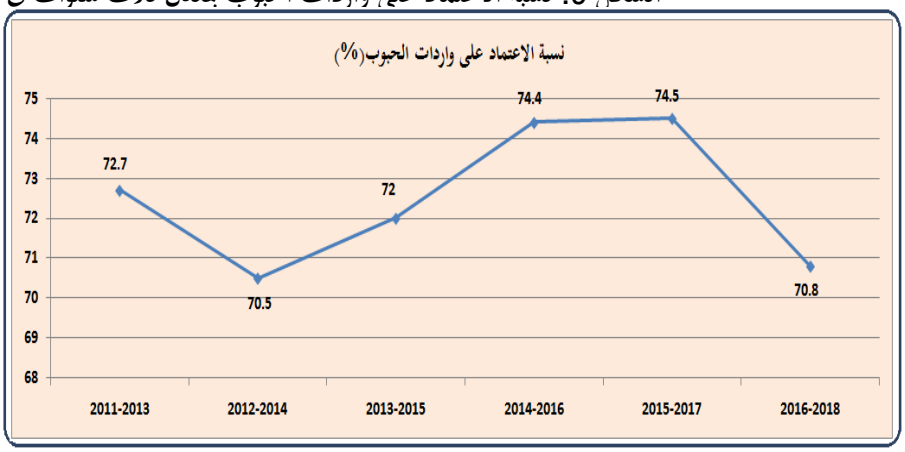

المصدر: من إنجاز الباحثين استنادا إلى إحصائيات الـ FAO متوفرة على الرابط: https://www.fao.org/faostat/fr/#data/FS consulté le : 17/10/2021 à 16:15

الملاحظ من خلال الشكل السابق، أن نسبة الاعتماد على واردات الحبوب جد مرتفعة خلال مدة الدراسة، حتى ولو انخفضت قليلا خلال السنوات 2016-2018، إلا أنها تبقى مرتفعة بل وتعتبر من بين النسب الأكبر في العالم، (رحماني، 2021، صفحة 193) ويعتبر أمنها الغذائي هش ومربوط بالتجارة الخارجية.

ب- **مساحة الأراضي المجهزة بنظام السقي (الأراضي المروية):** يبين هذا المؤشر قدر مساحة الأراضي المجهزة بأنظمة السقي، وهو يبين مدى اعتماد الزراعة على الموارد المائية والتي تعتبر من الموارد الشحيحة والمعرضة للنفاذ وبالتالي كلما قل تساقط الأمطار واختل انتظامها استهلكت كميات كبيرة من المياه من أجل سقي المحاصيل وهو ما يعرض هذه المحاصيل لخطر الجفاف والأزمات المصاحبة له، وفيما يلي تطور مساحة الأراضي الزراعية المجهزة بنظم الري خلال الفترة 2010-2019:

الشكل 10: مساحة الأراضي المجهزة بنظام الري خلال الفترة 2010-2019 بآلاف الهكتارات

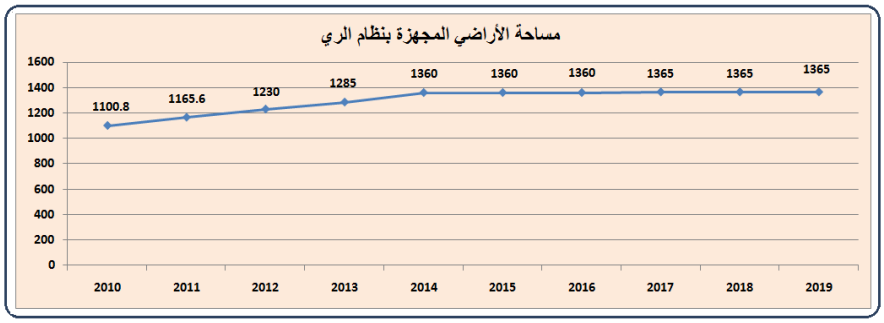

المصدر: من إنجاز الباحثين استنادا إلى إحصائيات الـ FAO متوفرة على الرابط: https://www.fao.org/faostat/fr/#data/FS consulté le : 17/10/2021 à 16:42

AFAK for Sciences Journal مجلة آفاق للعلوم
Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

الملاحظ أن مساحة الأراضي المروية ارتفع من 1.1 مليون هكتار سنة 2010 إلى 1.365 مليون هكتار سنة 2017 واستقر عند هذا الحد في السنوات الموالية، ومع هذا تبقى المساحات الزراعية الغير مجهزة بأنظمة الري تشكل غالبية المساحات الزراعية في الجزائر وتظل بذلك تحت رحمة تقلبات المناخ وتذبذبات التساقطات المطرية وعرضة للصدمات المناخية والجفاف.

المحور الثالث: تحليل وتشخيص واقع الأمن الغذائي في الجزائر بناءا على نتائجها في المؤشرات العالمية المتخصصة

سنتناول من خلال هذا المحور تحليل وتشخيص واقع الأمن الغذائي في الجزائر حسب مؤشر GFSI وحسب مؤشر الـ FAO ومقارنة موقعها على المستوى العالمي والإقليمي.

الشكل 11: موقع الجزائر عالميا وإقليميا حسب مؤشر GFSI

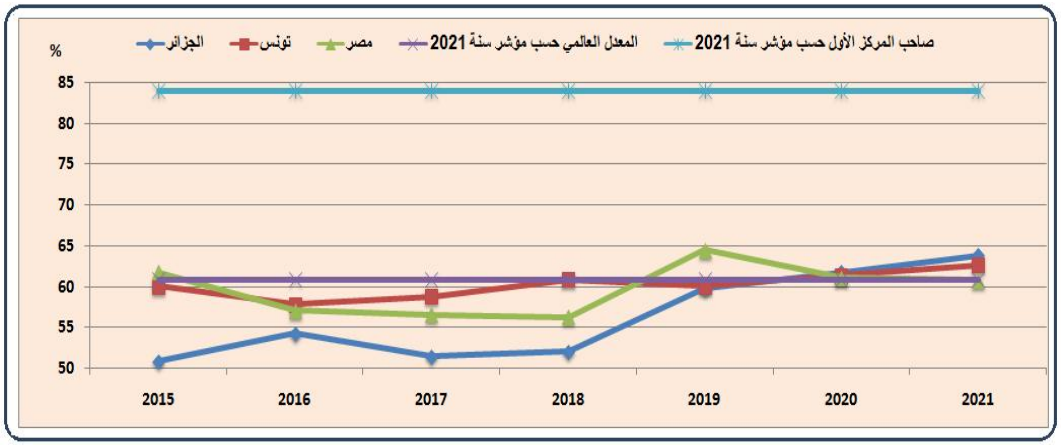

المصدر: من إنجاز الباحثين استنادا إلى تقارير GFSI لسنوات 2015-2020 وإلى ملف إكسل GFSI_2021_ Model_FINAL.xlsm متوفر على الرابط: https://impact.economist.com/sustainability/project/food-security-index/

من خلال المخطط البياني أعلاه، يتضح لنا أن موقع الجزائر حسب مؤشر GFSI ظل تحت المعدل العالمي (والبالغ 60.9) ابتداء من سنة 2015 حتى سنة 2019 ثم انطلاقا من سنة 2020 تعدت قيمته المتوسط العالمي، بحيث سجلت الجزائر قيمة مؤشر قدرت بـ 61.8 سنة 2020، وسجلت 63.9 سنة 2021، ومع هذا تبقى بعيدة كل البعد عن صاحب المرتبة الأولى عالميا، أما على المستوى الإقليمي، فضلت الجزائر تتذيل ترتيب الدول العربية لشمال إفريقيا (تونس ومصر) ابتداء من سنة 2015 حتى سنة 2019 ثم انطلاقا من سنة 2020 أصبحت في المرتبة الأولى مقارنة مع تلك الدول.

1- تحليل وتشخيص واقع الأمن الغذائي في الجزائر بناءا على نتائجها في مؤشر GFSI:

يمكن تحليل وتشخيص واقع الأمن الغذائي في الجزائر من خلال رصد قيمة مؤشر الجزائر حسب مؤشر GFSI للفترة الممتدة من 2015 حتى 2021، ومقارنته مع دول عربية من شمال إفريقيا، وكذا مقارنته مع المتوسط العالمي لسنة 2021، وقيمة صاحب المرتبة الأولى عالميا لسنة 2021 (جمهورية أيرلندا)، والشكل التالي يوضح تطور أمن الجزائر الغذائي خلال فترة الدراسة مع المقارنات السابقة الذكر:

2- تحليل وتشخيص واقع الأمن الغذائي في الجزائر بناءا على نتائجها في مؤشر الـ FAO:

سنقوم خلال هذه الفقرة بتشخيص وتحليل واقع الأمن الغذائي حسب مؤشر الـ FAO من خلال التطرق إلى النقاط التالية: توفر الغذاء (إنتاج الحبوب)، الحصول على الغذاء (الناتج المحلي الإجمالي للفرد)، الاستقرار في توفر الأغذية (حجم واردات الحبوب).

AFAK for Sciences Journal مجلة آفاق للعلوم
Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

2-1- توفر الغذاء (إنتاج الحبوب): تعتبر الحبوب من المحاصيل الإستراتيجية، فهي بالنسبة لكل دول العالم الغذاء الرئيسي بحيث يعتبر مقدار إنتاجها بالنسبة لاستهلاك العام من بين أهم المؤشرات التي تدل على توفر الغذاء واستقرار مستوى الأمن الغذائي للدول، وفي ما يلي ومن خلال الشكل أدناه، سنبين مقدار إنتاج الجزائر من الحبوب ومقارنته مع بعض الدول الإقليمية، ثم نبين الحصة اليومية لكل فرد من هذا الإنتاج، مع مقارنته مع نفس تلك الدول:

الشكل 12: إنتاج الجزائر من الحبوب في الفترة 2014-2018

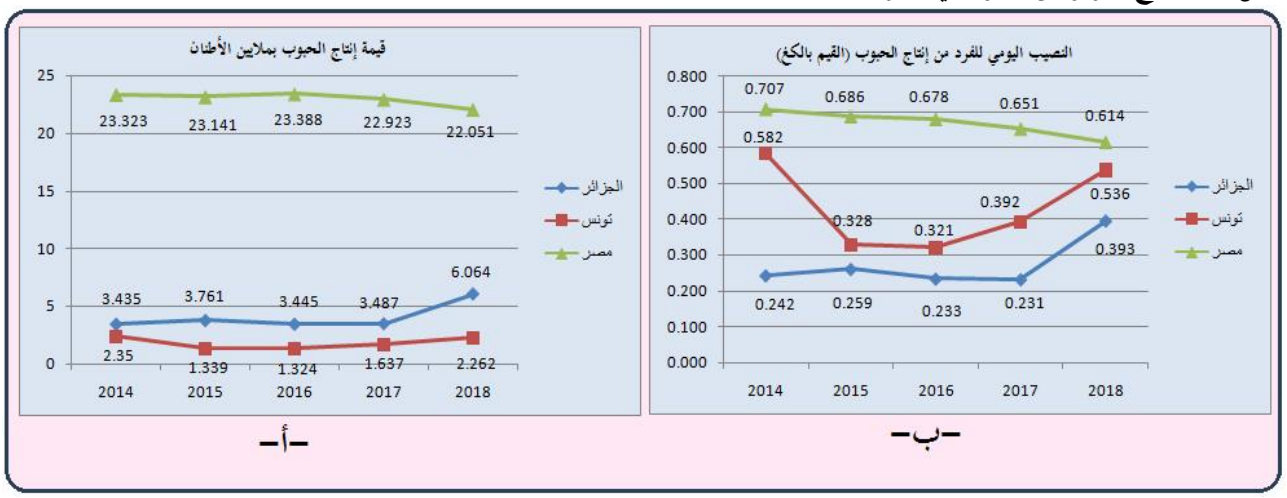

المصدر: من إنجاز الباحثين استنادا إلى إحصائيات الـ FAO متوفرة على الرابط: https://www.fao.org/faostat/fr/#data/FS consulté le : 19/10/2021 à 09:12

الملاحظ من خلال الشكل أعلاه أن إنتاج الجزائر من الحبوب ظل مستقرا بمعدل 3.5 مليون طن في الفترة (2014-2017) مع إنتاج بلغ 3.761 طن سنة 2015 ثم ارتفع ارتفاعا معتبرا سنة 2018 ليبلغ 6.064 مليون طن، ومع هذا فهو يعتبر ضعيف مقارنة مع إنتاج دولة مصر الذي قارب في معدله 23 مليون طن، أما مقارنة مع دولة تونس فهو حتى ولو كان من ناحية الكمية أكبر، لكنه من ناحية نصيب الفرد يعتبر أقل، فلو لاحظنا الشكل 12-ب نرى أن النصيب اليومي للفرد الجزائري من إنتاج الحبوب يعتبر الأدنى من بين دول تونس ومصر، بحيث حلت مصر سنة 2018 في المرتبة الأولى بنصيب قدره 0.614 كلغ للفرد، ثم حلت تونس ثانيا بنصيب قدره 0.536 وجاءت الجزائر أخيرا بنصيب قدره 0.393، يحسب نصيب الفرد اليومي من إنتاج الحبوب بالعلاقة التالية:

نصيب الفرد اليومي (بالكغ) = الإنتاج الكلي(بالكغ)/عدد السكان/365

2-2- الحصول على الغذاء (الناتج المحلي الإجمالي للفرد):

تعبر الناتج المحلي الإجمالي للفرد من بين أهم الدلالات التي تبين قدرة الأشخاص على اقتناء الغذاء والحصول عليه، فكلما ارتفع زادت قدرتهم الشرائية وبالتالي زادت مقدرتهم على توفير غذاء سليم ومغذي وابتعدوا عن شبح الجوع وسوء التغذية، وفي ما يلي مقارنة الناتج المحلي للفرد الجزائري مع مقارنته مع دول إقليمية، وكذا مقارنته مع المتوسط العالمي ومع صاحب المرتبة الأولى عالميا سنة 2021.

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

الشكل 13: الناتج المحلي الإجمالي للفرد الجزائري خلال الفترة 2014-2020

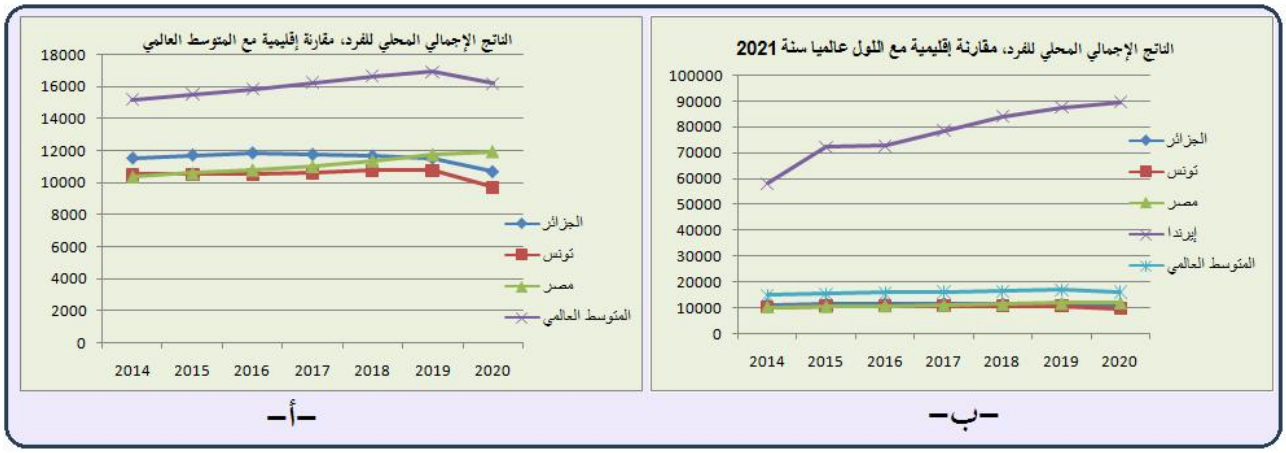

المصدر: من إنجاز الباحثين استنادا إلى إحصائيات الـ FAO متوفرة على الرابط: https://www.fao.org/faostat/fr/#data/FS consulté le : 19/10/2021 à 10:05

يقدم الشكل أعلاه في جزئه الأول (أ)، مقارنة الناتج المحلي الإجمالي للفرد الجزائري، حسب قيم الدولار الثابتة لسنة 2011، مع دولتي مصر وتونس من جهة ومع المتوسط العالمي من جهة أخرى، بحيث نلاحظ أنه من سنة 2014 حتى سنة 2018 كان الناتج المحلي الإجمالي للفرد الجزائري هو الأعلى من بين الدول المذكورة سابقا، ثم وانطلاقا من سنة 2019 تقهقر إلى المرتبة الثانية وحلت دولة مصر في الصدارة، أما بالنسبة للمتوسط العالمي فبقيت الجزائر تحت المعدل العالمي والذي قارب 16200 دولارا سنة 2020 في حين سجلت الجزائر في نفس السنة 10681.7 دولارا، أما على مستوى العالم فقد بلغ الناتج المحلي لجمهورية أيرلندا (وهي صاحبة المرتبة الأولى عالميا من حيث مؤشر GFSI لسنة 2021) 89689 دولارا سنة 2020، وهو يمثل أكثر من 8 أضعاف الناتج المحلي الإجمالي للفرد الجزائري.

2-3- الاستقرار في توفر الأغذية (حجم واردات الحبوب):

نقدم من خلال الشكل التالي حجم واردات الجزائر من الحبوب ونقارنه مع دول مصر وتونس.

الشكل 14: واردات الجزائر من الحبوب خلال الفترة 2014-2020

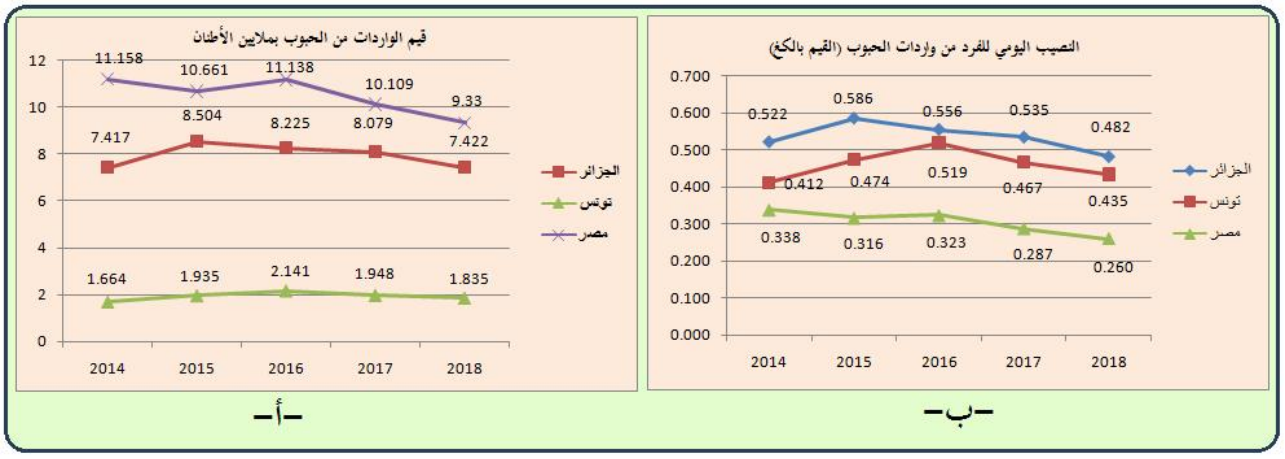

المصدر: من إنجاز الباحثين استنادا إلى إحصائيات الـ FAO متوفرة على الرابط: https://www.fao.org/faostat/fr/#data/FS consulté le : 19/10/2021 à 11:10

AFAK for Sciences Journal مجلة آفاق للعلوم
Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه في جزئه الثاني (ب)، وإضافة إلى الشكل 12-ب، أن الفرد الجزائري يستهلك يوميا (حسب إحصائيات سنة 2018) 0.875 كلغ يوميا من الحبوب يأتي 0.482 كلغ منها عن طريق الاستيراد أي يعتمد بنسبة 55.03 % على الاستيراد بينما يعتمد الفرد المصري بنسبة 29.23 % والتونسي بنسبة 44.79 %.

خاتمة:

جاء هذا البحث ليقيم مدى نجاح المساعي والجهود المبذولة من قبل الدولة الجزائرية خلال الفترة الممتدة مابين 2014-2020، في تقوية أمنها الغذائي، وتحسين موقعها وترتيبها ضمن المؤشرات الدولية المتخصصة في تقييم الأمن الغذائي، وفيما يلي عرض لأهم النتائج التي تم استخلاصها من خلال هذا البحث، إضافة إلى بعض التوصيات المقترحة.

1- **النتائج:** ما يمكن استخلاصه من هذا البحث هو:

- أن الجزائر لا زالت تحتل مراتب متواضعة ضمن المؤشرات الدولية المستخدمة في تقييم وقياس الأمن الغذائي للدول، فرغم الإمكانيات الطبيعية والبشرية التي تتميز بها، فهي تستورد أكثر من 55 % من حاجياتها الغذائية الإستراتيجية، وهو ما يرهن مستقبل أمنها الغذائي ويجعله هشا تتحكم فيه التجارة الخارجية وتقلبات أسواق الغذاء العالمية؛
- أنه حسب أهم المؤشرات الدولية المستخدمة في تقييم وقياس الأمن الغذائي للدول، فإن الجزائر لم تتمكن بعد من تقوية أمنها الغذائي، بسبب استمرارية تبعيتها الغذائية للعالم الخارجي؛
- أنه بالرغم من حزمة الإصلاحات التي أقرتها السلطات الجزائرية منذ استقلالها إلى يومنا الحالي، والتي بدأت بالثورة الزراعية في سبعينيات القرن الماضي، وانتهت بسياسة التجديد الزراعي والريفي التي صاحبت البرنامج الخماسي 2010-2014، وكان هدف هذه الإصلاحات الأسمى، هو تدعيم الأمن الغذائي والتوجه نحو الاكتفاء الذاتي في المنتجات ذات الاستهلاك الواسع والمحاصيل الإستراتيجية، وبالرغم من كل تلك الجهود إلا أن وضع الجزائر الغذائي لا يدعو للطمأنينة، فهي لا زالت لم تحرز التقدم الملموس في تحسين أمنها الغذائي؛
- أنه يمكن إرجاع فشل الجزائر في تعزيز أمنها الغذائي وتحقيق اكتفاءها الذاتي من المحاصيل الإستراتيجية، بالدرجة الأولى إلى اعتماد زراعة المحاصيل الإستراتيجية (الحبوب) في غالبيتها على الأمطار، وهي بذلك رهينة التقلبات الجوية وتذبذب تساقط الأمطار من موسم لآخر، وتبقى المساحات المسقية ضئيلة جدا، ولا تمثل إلا جزءا يسيرا من كل المساحة المخصصة لزراعة هذه المحاصيل.

2- **التوصيات:** حتى يتم تحقق الدور المنتظر من المساعي والجهود المبذولة من قبل الدولة الجزائرية، في تقوية أمنها الغذائي، وتحسين موقعها وترتيبها ضمن المؤشرات الدولية المتخصصة في تقييم الأمن الغذائي، لابد من:

- ❖ تفعيل دور الهيئات والأجهزة الرقابية المسؤولة عن القطاع الفلاحي، وهذا لمنع التجاوزات والقضاء على النقائص والسلبيات التي يمكن أن ترتكب أثناء تنفيذ وتجسيد البرامج والمخططات التنموية المسطرة لتطوير هذا القطاع؛
- ❖ ضرورة تبني رؤية مبنية على تنويع وإعادة توجيه منظومة القطاع الفلاحي، عن طريق البرامج التعليمية والتدريبية الجديدة وتوفير الفرص للأفراد والمؤسسات ذات المهارات المختلفة، للمساهمة في برامج وزارة الفلاحة؛
- ❖ العمل على توسع المساحات المسقية ولو بشكل جزئي، بحيث في حالات الجفاف ونقس تساقط الأمطار يُلجأ إلى السقي التكميلي حتى لا يتأثر المنتوج؛
- ❖ المحافظة على الموارد المائية والتي يزداد عليها الضغط من عام لأخر، وذلك عن طريق ترشيد استهلاك المياه المخصصة للري، واستعمال التقنيات الحديثة كالسقي بالتقطير والرش المحوري، وكذا المحافظة على مياه الأمطار المتساقطة عن

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

طريق إنشاء سدود جديدة وصيانة السدود الموجودة وزيادة طاقتها؛

- تشجيع الفلاحين والمزارعين على تصدير منتجاتهم الفلاحية الفائضة عن الاستهلاك الداخلي، وكذا غرس ثقافة الانتقال من الاقتصاد الريعي المعتمد على مداخيل المحروقات إلى اقتصاد متنوع منتج للثروة؛
- إرساء مبادئ الحوكمة في تسيير شؤون الفلاحة والتي يأتي على رأسها الشفافية والعدل وحق المساءلة والرقابة.

قائمة المراجع:

1. Clay, E. (2003). *Food security: concepts and measurement. trade reforms and food security: conceptualizing the linkages.* Rome, Italy: FAO, Rome.
2. Diagne, R. (2013). *Sécurité alimentaire et Libéralisation agricole, thèse de doctorat en Sciences Économiques.* Nice, France: UNIVERSITE DE NICE SOPHIA ANTIPOLIS.
3. economistgroup. (2020). *what_we_do/our_history*. Consulté le 09 07, 2021, sur https://www.economistgroup.com: https://www.economistgroup.com/what_we_do/our_history.htm
4. FAO. (2021). *Indices commerciaux*. Consulté le 10 31, 2021, sur https://www.fao.org: https://www.fao.org/faostat/fr/#data/TI
5. impact.economist. (2021). *food-security-index*. Consulté le 10 15, 2021, sur https://impact.economist.com: https://impact.economist.com/sustainability/project/food-security-index/
6. publichealth notes. (2020). *Food security: Pillars, Determinants and Factors Affecting It,*. Consulté le 10 02, 2021, sur https://www.publichealthnotes.com: https://www.publichealthnotes.com/food-security-determinants-and-urbanization/
7. Sposito, T. (2010). *Agriculture urbaine et périurbaine pour la sécurité alimentaire en Afrique de l'ouest. Le cas des micro-jardins dans la municipalité de Dakar, thèse de doctorat en Sciences agricoles.* Milano, Italy: Université Degli Studi.
8. الطاهر مبروكي. (2007). دور القطاع الفلاحي في تحقيق الأمن الغذائي في الوطن العربي. *مجلة الباحث، العدد05، ورقلة الجزائر*، 15-25.
9. أمال حفناوي. (2013). مشاريع الجزائر الاستثمارية في القطاع الفلاحي ضمن برنامج النمو والانعاش الاقتصاديين بين الواقع والطموح. *المؤتمر الدولي تقييم اثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، جامعة سطيف، يومي 11-12 مارس 2013* (الصفحات 15-25). سطيف: جامعة سطيف.
10. رزيقة غراب. (2015). إشكالية الأمن الغذائي في الجزائر واقع وآفاق. *مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية لجامعة سطيف،العدد 13*، 54-63.
11. مريم، رحماني. (2021). *دور الزراعة المستدامة في تحقيق الأمن الغذائي المستدام -دراسة مقارنة بين الجزائر والمغرب – أطروحة دكتوراه*. سطيف، الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف1.
12. منظمة الزراعة والاغذية للمم المتحدة. (2015). *حالة انعدام الأمن الغذائي 2015-تحقيق الغايات الدولية الخاصة بالجوع 2015 تقييم التقدم المتفاوت*. متوفر على: http://www.fao.org: http://www.fao.org/3/a-i4646a.pdf consulté le 04/10/2021

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)